البنـــك المركـــزي الأردنـــي
Central Bank of Jordan

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث
شبـــاط 2010

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov.jo

q رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

q رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة، بالاضافة الى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني . وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية فعّاله ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

q قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر** : نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق** : نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

تمثل البيانات المنشورة في هذا التقرير بيانات فعلية ونهائية ومطابقة للبيانات التي تلقاها البنك من مصادرها المختلفة، وذلك ما لم تتم الإشارة، وبشكل صريح ، إلى خلاف ذلك في سياق هذا التقرير . وينبغي في هذا الخصوص مراعاة الطبيعة الخاصة لبعض البيانات، وذلك كما في حالة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات مثلاً، التي تقوم على مفهوم التدفقات (Flows) من وإلى العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، هي سنة على الأغلب، وليس مفهوم الأرصدة (Stocks) الذي يقاس في تاريخ محدد، مما يتطلب دراسة البيانات الربعية المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات بحذر وتحليلها خلال العام كاملاً، ومن ثم مقارنتها بالأعوام السابقة.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	6
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	8
ثانياً	الانتاج والأسعار	19
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	28
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	38

الخلاصة التنفيذية

و وفقاً لآخر المؤشرات المتاحة، أظهر الاقتصاد الوطني نتائج ايجابية على صعيد القطاع الخارجي وعدد من مؤشرات القطاع النقدي، بما في ذلك تراجع عجز الحساب الجاري وتنامي الاحتياطيات الأجنبية. في المقابل، أظهرت المؤشرات الربعية الأولية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، حدوث تباطؤ في معدل النمو الحقيقي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009 تحت تأثير تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

- **فعلى صعيد الإنتاج والأسعار**، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009 بنسبة 2.7٪ مقابل نمو نسبته 9.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2008. كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال شهر كانون ثاني من عام 2010 بنسبة 3.9٪ مقابل ارتفاع نسبته 7.8٪ خلال نفس الشهر من عام 2009. وبلغ الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال الشهرين الأولين من عام 2010 ما مقداره 616.0 مليون دينار (منها ما نسبته 23.0٪ استثمارات أجنبية) بالمقارنة مع 184.0 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2009.

- **أمّا على صعيد القطاع النقدي والمصرفي،**

  - ارتفع رصيد الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي خلال شهر كانون الثاني 2010 بمقدار 25.9 مليون دولار (0.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009 ليبلغ 10,904.9 مليون دولار.

  - ارتفعت السيولة المحلية خلال الشهر الأول من عام 2010 بمقدار 72.1 مليون دينار (0.4٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009 لتبلغ 20,085.4 مليون دينار.

  - ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال الشهر الأول من عام 2010 بمقدار 84.1 مليون دينار (0.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009 ليبلغ 13,401.3 مليون دينار.

  - ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة خلال الشهر الأول من عام 2010 بمقدار 201.1 مليون دينار (1.0٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 20,499.5 مليون دينار.

§ انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2010 بمقدار 8.4 نقطة (0.3٪) عن مستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 2,525.1 نقطة.

q **وعلى صعيد المالية العامة**، بلغ عجز الموازنة العامة بعد المساعدات الخارجية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009 ما مقداره 972.9 مليون دينار، وفي حال استثناء المساعدات الخارجية البالغة 230.0 مليون دينار يزداد عجز الموازنة ليصل إلى 1,202.9 مليون دينار. وارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية تشرين ثاني 2009 عن مستواه في نهاية عام 2008 بمقدار 999.0 مليون دينار ليبلغ 5,910.0 مليون دينار (36.4٪ من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية تشرين ثاني 2009 عن مستواه في نهاية عام 2008 بمقدار 100.8 مليون دينار ليبلغ 3,741.0 مليون دينار (23.1٪ من GDP).

q **أمّا بخصوص تطورات القطاع الخارجي**، فقد انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديره) خلال عام 2009 بنسبة 19.8٪ لتبلغ 4,519.7 مليون دينار، كما انخفضت المستوردات بنسبة 17.1٪ لتبلغ 9,993.5 مليون دينار، وتبعاً لذلك انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 14.8٪ ليبلغ 5,473.8 مليون دينار، وذلك مقارنة بالعام السابق. وتشير البيانات الأولية خلال شهر كانون الثاني من عام 2010 بالمقارنة مع نفس الشهر من العام السابق إلى ارتفاع مقبوضات بند السفر بنسبة 32.6٪ وارتفاع مدفوعاته بنسبة 39.3٪، وارتفاع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 1.8٪. وأظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2009 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 836.4 مليون دينار (6.9٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 1,480.1 مليون دينار (13.2٪ من GDP) خلال الفترة المماثلة من العام السابق، في حين أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة صافي تدفق للداخل بقيمة 623.3 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 1,270.8 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2008. كما أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2008 صافي التزام نحو الخارج مقداره 13,088.2 مليون دينار مقارنة مع 15,059.0 مليون دينار في نهاية عام 2007.

أولاً : القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية شهر كانون ثاني 2010 بمقدار 25.9 مليون دولار (0.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009 ليبلغ 10,904.9 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (8.1) شهر. ومن الجدير ذكره أن رصيد الاحتياطيات حتى تاريخ 2010/2/25 قد سجل ارتفاعاً قدره 111.8 مليون دولار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009 ليبلغ 10,990.8 مليون دولار.

- ارتفعت السيولة المحلية خلال الشهر الأول من عام 2010 بمقدار 72.1 مليون دينار (0.4٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009 لتبلغ 20,085.4 مليون دينار.

- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الشهر الأول من عام 2010 بمقدار 84.1 مليون دينار (0.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009 ليبلغ 13,401.3 مليون دينار.

- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية الشهر الأول من عام 2010 بمقدار 201.1 مليون دينار (1.0٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 20,499.5 مليون دينار.

- ارتفعت أسعار الفائدة على التسهيلات لدى البنوك المرخصة خلال الشهر الأول من عام 2010، كما ارتفعت أسعار الفائدة على ودائع التوفير، في حين انخفضت أسعار الفائدة على الودائع لأجل وأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2009.

- انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2010 بمقدار 8.4 نقطة (0.3٪) عن مستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 2,525.1 نقطة، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون ثاني 2010 بحوالي 0.3 مليار دينار (1.5٪) لتصل إلى 22.2 مليار دينار.

أهم المؤشـرات النقديـــة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بنهاية العام السابق (٪)

عام		الرصيد في نهاية كانون ثاني	
2009		2009	2010
US$ 10,879.0	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي	US$ 8,068.1	US$ 10,904.9
٪40.5		٪4.2	٪0.2
20,013.3	السيولة المحلية	18,435.5	20,085.4
٪9.3		٪0.7	٪0.4
13,317.2	التسهيلات الائتمانية	13,203.0	13,401.3
٪2.1		٪1.2	٪0.6
12,041.3	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	12,012.2	12,120.8
٪1.4		٪1.2	٪0.7
20,298.4	إجمالي ودائع العملاء	18,334.9	20,499.5
٪12.1		٪1.3	٪1.0
15,865.0	دينار	13,746.0	16,078.5
٪18.9		٪3.0	٪1.3
4,433.4	أجنبي	4,588.9	4,421.0
٪-6.7		٪-3.5	٪-0.3
16,256.7	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	14,515.0	16,417.5
٪13.7		٪1.6	٪1.0
13,500.0	دينار	11,627.1	13,686.0
٪19.5		٪2.9	٪1.4
2,756.7	أجنبي	2,887.9	2,731.5
٪-7.8		٪-3.5	٪-0.9

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

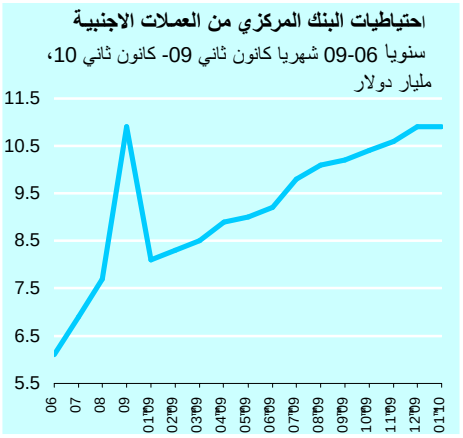

ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2010 بمقدار 25.9 مليون دولار (0.2٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009، لتبلغ 10,904.9 مليون دولار. كما بلغت الاحتياطيات بتاريخ 25 شباط 2010 ما مقداره 10,990.8 مليون دولار، بارتفاع قدره 111.8 مليون دولار عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009، وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (8.1) شهراً.

r السيولة المحلية (M2)

n ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2010 بمقدار 72.1 مليون دينار (0.4٪) عن مستواها في نهاية عام 2009 لتبلغ 20,085.4 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 131.3 مليون دينار (0.7٪) خلال نفس الشهر من العام السابق.

u **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها خلال شهر كانون ثاني من عام 2010 مع نهاية عام 2009 يلاحظ الآتي:**

l **مكونــات السيـولـــة:**

– ارتفعت الودائع خلال شهر كانون ثاني 2010 بمقدار 102.6 مليون دينار (0.6٪) عن مستواها في نهاية عام 2009 لتصل إلى 17,436.4 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 177.4 مليون دينار (1.1٪) خلال نفس الشهر من العام السابق.

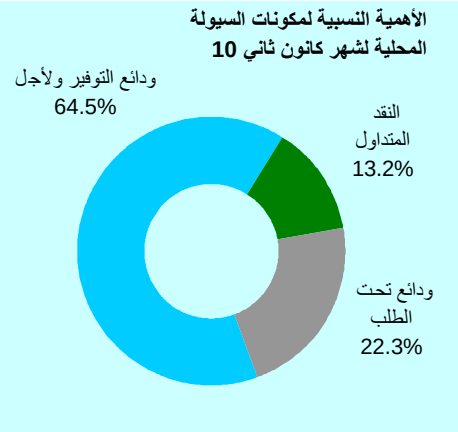

– انخفض النقد المتداول خلال شهر كانون ثاني من عام 2010 بمقدار 30.5 مليون دينار (1.1٪) عن مستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 2,649.0 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع انخفاض مقداره 46.1 مليون دينار (1.7٪) خلال شهر كانون ثاني من عام 2009.

العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة:

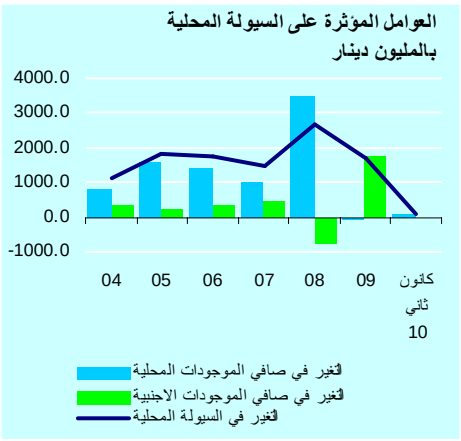

– ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي خلال شهر كانون ثاني من عام 2010 بمقدار 71.4 مليون دينار (0.7٪) عن مستواه في نهاية عام 2009، مقابل ارتفاع قدره 73.8 مليون دينار (0.7٪) خلال نفس الشهر من عام 2009. وقد جاء الارتفاع المسجل خلال الشهر الأول من عام 2010 نتيجة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى كل من البنوك المرخصة بمقدار 70.1 مليون دينار (0.4٪) والبنك المركزي بمقدار 1.3 مليون دينار.

- ارتفع بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي خلال الشهر الأول من عام 2010 بمقدار 0.7 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2009، مقارنة مع ارتفاع مقداره 57.5 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2009. وقد تأتى الارتفاع محصلة لارتفاع هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 0.8 مليون دينار وانخفاضه لدى البنوك المرخصة بمقدار 0.1 مليون دينار.

التغير في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

عام 2009		تغير الرصيد كما هو في نهاية كانون ثاني	
2009		**2009**	**2010**
1,780.1	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**57.5**	**0.7**
2,433.2	البنك المركزي	186.3	0.8
-653.1	البنوك المرخصة	-128.8	-0.1
-71.0	**الموجودات المحلية (صافي)**	**73.8**	**71.4**
-2,552.8	البنك المركزي، منها:	-297.7	1.3
-302.8	الديون على القطاع العام (صافي)	-101.6	16.7
-2,250.0	أخرى (صافي*)	-196.0	-15.4
2,481.8	البنوك المرخصة	371.5	70.1
630.5	الديون على القطاع العام (صافي)	-34.3	-105.3
159.9	الديون على القطاع الخاص	112.9	81.4
1,691.4	أخرى (صافي)	292.9	94.0
1,709.1	**السيولة المحلية (M2)**	**131.3**	**72.1**
14.7	**النقد المتداول**	**-46.1**	**-30.5**
1,694.4	**الودائع، منها:**	**177.4**	**102.6**
-436.1	بالعملات الأجنبية	-188.1	-40.2

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

٢ هيكـل أسعــار الفائــدة

u أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

ا قام البنك المركزي وللمرة الأولى خلال عام 2010 بإجراء تخفيض على أدوات سياسته النقدية وبمقدار 50 نقطة أساس اعتباراً من 2010/2/21، وعليه أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:

- **سعر إعادة الخصم:** 4.25٪.
- **سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة:** 4.00٪.
- **سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة:** 2.00٪.

أما بخصوص تطورات أسعار الفائدة على شهادات الإيداع فيلاحظ ما يلي:

ا لم يصدر البنك المركزي شهادات إيداع خلال عام 2009 والفترة المنقضية من العام الحالي، وبذلك بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ثلاثة أشهر بتاريخ 26 تشرين أول 2008 ما نسبته 5.64٪.

ا بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ستة أشهر بتاريخ 26 تشرين أول 2008 نحو 5.94٪.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٪)

نهاية		كانون ثاني	
2009		2009	2010
4.75	إعادة الخصم	6.25	4.75
4.50	اتفاقيات إعادة الشراء	6.00	4.50
2.50	نافذة الإيداع	4.00	2.50
5.64	شهادات الإيداع (3 أشهر)	5.64	5.64
5.94	شهادات الإيداع (6 أشهر)	5.94	5.94

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

u أسعـار الفائـدة في الســوق المصرفــي:

l أسعــار الفـائــدة علـى الـودائــع:

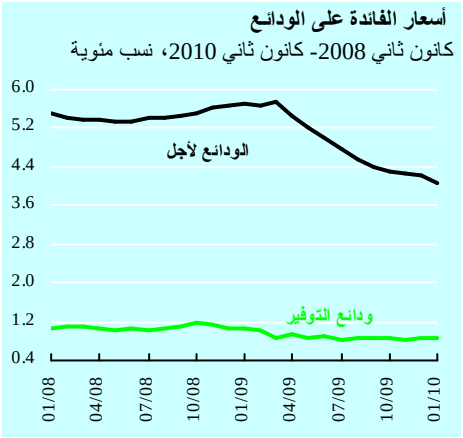

– **الودائع لأجل**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر كانون ثاني 2010 بمقدار 16 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 4.07٪.

– **ودائع التوفير**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر كانون ثاني 2010 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.85٪.

– **ودائع تحت الطلب**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر كانون ثاني 2010 بمقدار 11 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.56٪.

l أسعار الفائدة على التسهيلات:

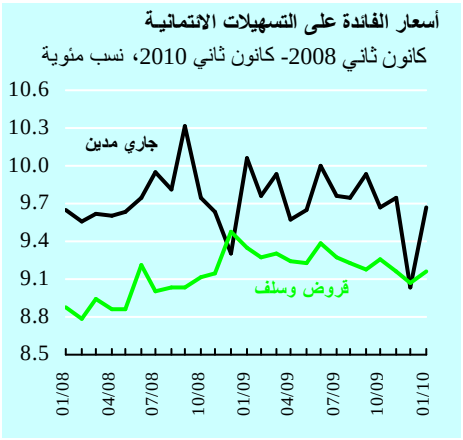

– **الجاري مدين**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر كانون ثاني 2010 بمقدار 64 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.67٪.

- **الكمبيالات والاسناد المخصومة:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر كانون ثاني 2010 بمقدار 41 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.58٪.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

عام 2009		كانون ثاني 2009	كانون ثاني 2010	التغير عن نهاية العام السابق/ نقطة أساس
	الودائع			
0.67	تحت الطلب	0.98	0.56	-11
0.84	توفير	1.06	0.85	1
4.23	لأجل	5.71	4.07	-16
	التسهيلات			
9.17	كمبيالات واسناد مخصومة	8.97	9.58	41
9.07	قروض وسلف	9.36	9.16	9
9.03	جاري مدين	10.07	9.67	64
8.34	الإقراض لأفضل العملاء	8.45	8.28	-6

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- **القروض والسلف**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر كانون ثاني 2010 بمقدار 9 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.16٪.
- بلغ أدنى **سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء** في نهاية شهر كانون ثاني 2010 ما نسبته 8.28٪، منخفضاً بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

r التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون ثاني 2010 ما مقداره 13,401.3 مليون دينار، بارتفاع مقداره 84.1 مليون دينار (0.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 158.7 مليون دينار (1.2٪) خلال الشهر المماثل من عام 2009.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال الشهر الأول من عام 2010، فقد ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الصناعة بمقدار 109.1 مليون دينار (6.7٪)، وارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من قطاعي الانشاءات والتجارة

العامة بمقدار 35.3 مليون دينار (1.4٪) و 31.2 مليون دينار (1.0٪) على التوالي. كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع السياحة والفنادق والمطاعم بمقدار 24.1 مليون دينار (5.6٪)، في حين انخفضت التسهيلات المصنفة تحت بند "أخرى"، والذي يمثل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 85.9 مليون دينار (2.5٪)، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها السائدة في نهاية عام 2009.

r الودائـع لـدى البنـوك المرخصــة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2010 ما مقداره 20,499.5 مليون دينار، بارتفاع بلغ 201.1 مليون دينار (1.0٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 232.3 مليون دينار (1.3٪) خلال الشهر المماثل من عام 2009.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع خلال الشهر الأول من عام 2010 نتيجة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 160.8 مليون دينار (1.0٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 58.3 مليون دينار (2.6٪)، بينما انخفضت ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 4.8 مليون دينار (3.2٪)، وودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 13.2 مليون دينار (0.8٪) وذلك بالمقارنة بمستوياتها السائدة في نهاية عام 2009.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال الشهر الأول من عام 2010، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ تركز الارتفاع في بند الودائع بالدينار وبواقع 213.5 مليون دينار (1.3٪)، في حين سجّل بند الودائع بالعملات الأجنبية انخفاضاً قدره 12.4 مليون دينار (0.3٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2009.

r بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تراجعاً في أدائها خلال الشهر الأول من عام 2010 مقارنة بمستواها في نهاية العام السابق، وفيما يلي إيجاز لأبرز ملامح هذا الأداء:

حجـم التـداول:

انخفض حجم التداول خلال شهر كانون ثاني 2010 بمقدار 63.4 مليون دينار (9.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 591.7 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 102.0 مليون دينار (20.5٪) خلال نفس الشهر من العام السابق.

عـــدد الأسهـــم:

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر كانون ثاني 2010 بواقع 65.4 مليون سهم (12.3٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 465.0 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 92.7 مليون سهم (42.3٪) خلال نفس الشهر من العام السابق.

الرقم القياسـي لأسـعار الأسهـم:

شهد الرقم القياسي لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر كانون ثاني 2010 انخفاضاً قدره 8.4 نقطة (0.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,525.1 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 54.5 نقطة (2.0٪) خلال الشهر المماثل من عام 2009. وقد جاء هذا الانخفاض في الرقم القياسي لأسعار الأسهم خلال شهر كانون ثاني من عام 2010 محصلة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم القطاع المالي بمقدار 15.2 نقطة (0.5٪) وقطاع الخدمات بمقدار 10.7 نقطة (0.5٪) من جهة، وارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم القطاع الصناعي بمقدار 13.6 نقطة (0.5٪) من جهة أخرى، وذلك عن مستوياتها في نهاية عام 2009.

الـرقم القياسـي العـام لأسـعار الأسـهم المـرجح بالأسـهم الحرة وفقاً للقطاع

2009		كانون ثاني 2009	كانون ثاني 2010
2,533.5	الرقم القياسي العام	**2,704.0**	**2,525.1**
3,026.8	القطاع المالي	3,524.2	3,011.6
2,738.8	قطاع الصناعة	2,746.1	2,752.4
2,107.9	قطاع الخدمات	1,949.1	2,097.2

المصدر: بورصة عمان.

القيمـــة السوقيـــة للأسهـــم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون ثاني 2010 ما مقداره 22.2 مليار دينار، منخفضة بما يقارب 0.4 مليار دينار (1.7٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض قارب 1.1 مليار دينار (4.1٪) خلال نفس الشهر من عام 2009.

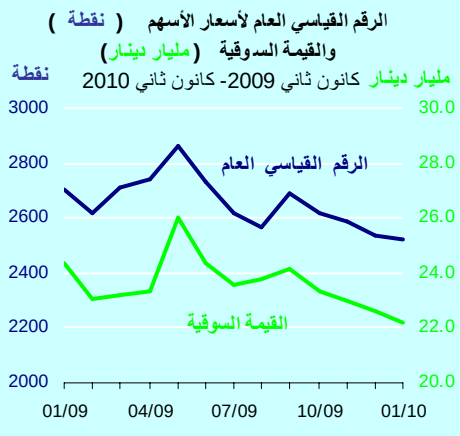

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر كانون ثاني 2010 تدفقاً سالباً بلغ 17.9 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 5.0 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2009، حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر كانون ثاني 2010 ما قيمته 84.1 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 102.0 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

عام		كانون ثاني	
2009		2009	2010
9,665.3	حجم التداول	600.1	591.7
38.8	معدل التداول اليومي	30.0	22.9
22,571.1	القيمة السوقية	24,352.8	22,191.7
6,022.5	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	311.9	465.0
(3.8)	صافي استثمار غير الأردنيين	5.0	(17.9)
2,135.5	مشتريات	163.1	84.1
2,139.3	مبيعات	158.1	102.0

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً : الإنتاج والأسعار

الخلاصـــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009 نمواً حقيقياً نسبته 2.7٪ بأسعار السوق و 3.2٪ بأسعار الأساس بالمقارنة مع نمو نسبته 9.1٪ و 8.9٪ لكل منهما على الترتيب خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2008.
- أداء متفاوت لمعظم المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن شهر كانون الثاني من العام الحالي، وعن عام 2009 كاملاً.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال شهر كانون الثاني من عام 2010 بنسبة 3.9٪ مقارنة مع ارتفاع نسبته 7.8٪ خلال نفس الشهر من عام 2009، وذلك بعد الانكماش المحدود الذي سجله الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2009 كاملاً وبنسبة 0.7٪ في المتوسط.
- ارتفع الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال الشهرين الأولين من عام 2010 إلى ما مقداره 616.0 مليون دينار (منها ما نسبته 23.0٪ استثمارات أجنبية) بالمقارنة مع 184.0 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2009.

تطورات النـاتج المحلـي الإجمـالي (GDP)

وفقاً للتقديرات الأولية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، شهد الاقتصاد الوطني خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009 تباطؤاً ملموساً في نموه متأثراً بالأزمة المالية العالمية وتداعياتها السلبية على النمو

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
2007- 2009 نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2007					
GDP بالأسعار الثابتة	11.2	10.9	7.9	5.9	**8.9**
GDP بالأسعار الجارية	17.5	15.5	16.7	15.2	**16.2**
2008					
GDP بالأسعار الثابتة	8.5	9.1	9.4	4.1	**7.8**
GDP بالأسعار الجارية	23.6	23.9	30.7	20.9	**24.9**
2009					
GDP بالأسعار الثابتة	3.2	2.8	2.1		
GDP بالأسعار الجارية	11.5	8.5	5.7		

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

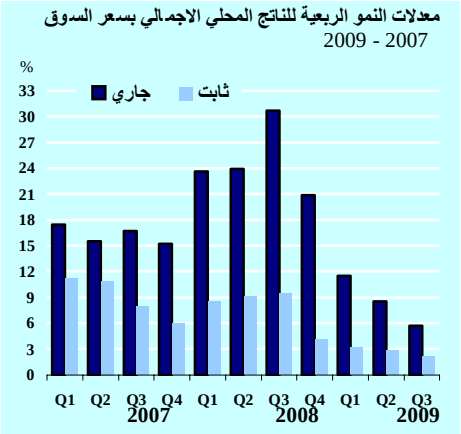

الاقتصادي الإقليمي والعالمي، فقد **سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.7٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 9.1٪ خلال الفترة ذاتها من عام 2008**. وباستبعاد بند صافي الضرائب على المنتجات، **سجل GDP نمواً بأسعار الأساس الثابتة نسبته 3.2٪** بالمقارنة مع نمو نسبته 8.9٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2008. كما **سجل GDP نمواً بأسعار السوق الجارية نسبته 8.3٪** بالمقارنة مع نمو نسبته 26.3٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2008، وذلك نتيجة **لارتفاع المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009 بنسبة 5.5٪** مقابل ارتفاع نسبته 15.8٪ خلال نفس الفترة من العام الماضي.

ويعزى تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009 بصورة رئيسية إلى تراجع قيمة الصادرات السلعية الوطنية خلال الفترة قيد البحث بنسبة 20.9٪ مقابل نمو مرتفع نسبته 39.5٪ خلال نفس الفترة من عام 2008، وكذلك تباطؤ معدل نمو قطاعات الإنتاج الخدمي ليصل إلى 3.0٪ مقابل نمو مرتفع نسبته 9.0٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2008.

وبشكل أكثر تفصيلاً، فقد شهدت القطاعات الاقتصادية خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ فمن ناحية، **شهدت بعض القطاعات تحسناً ملحوظاً** أهمها **قطاع الزراعة** و الذي سجل نمواً حقيقياً بلغت نسبته 14.4٪ بالمقارنة مع نمو نسبته

1.1٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2008، كما سجل قطاع "**منتجو الخدمات الحكومية**" نمواً ملحوظاً بلغت نسبته 7.3٪ مقابل نمو نسبته 3.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2008. أما قطاع الإنشاءات، فقد حافظ على نموه القوي المسجل خلال عام 2008 وبواقع 14.4٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009 مقابل 16.8٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2008.

ومن ناحية أخرى، شهدت بعض القطاعات تباطؤاً في نموها الحقيقي وأهمها قطاعات "الكهرباء والمياه" (3.0٪)، و"تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق" (1.7٪) و"النقل والاتصالات" (5.8٪)، وبالمقارنة مع نمو نسبته 15.1٪ و 12.4٪ و 8.9٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2008 على الترتيب.

أما **قطاعا الصناعات الإستخراجية و"خدمات المال والتأمين"** فقد **شهدا تراجعاً ملموساً** بواقع 27.7٪ و 6.8٪ تباعاً مقابل نمو إيجابي نسبته 12.9٪ و 20.5٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2008 على الترتيب.

وبالنسبة لبند صافي الضرائب على المنتجات (المحلية والمستوردة)، فقد سجل تراجعاً محدوداً خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009 وبواقع 0.6٪ مقابل نمو عالٍ نسبته 10.3٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2008، مدفوعاً بتباطؤ حركة النشاط الاقتصادي في المملكة والذي تمخض عنه تراجع حصيلة الضريبة العامة على السلع المحلية والقطاع التجاري، بالإضافة إلى تراجع المستوردات السلعية وما ترتب عليه من انخفاض حصيلة الرسوم الجمركية.

وعلى صعيد المساهمة في النمو الاقتصادي، فقد بلغت مساهمة كل من قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي في معدل نمو GDP بأسعار الأساس الثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009 ما مقداره 1.2 نقطة مئوية و 2.0 نقطة مئوية مقابل 2.9 نقطة مئوية و 6.0 نقطة مئوية خلال الفترة المماثلة من عام 2008 على الترتيب. كما تراجعت مساهمة بند صافي الضرائب على المنتجات لتبلغ 0.1- نقطة مئوية مقابل 1.6 نقطة مئوية خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2008.

أما بالنسبة **لتطورات GDP خلال الربع الثالث من عام 2009 تحديداً، فقد نما GDP بنسبة 2.1٪ و5.7٪ بأسعار السوق الثابتة والجارية** على الترتيب، مقابل نمو نسبته 9.4٪ و 30.7٪ خلال نفس الربع من عام 2008 على الترتيب.

r المؤشرات الاقتصادية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن شهر كانون الثاني 2010، وعن عام 2009 كاملاً تفاوتاً في أدائها. ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً في أدائها وأبرزها مؤشرات قطاع الإنشاءات (مبيعات الاسمنت في السوق المحلية والمساحات المرخصة للبناء) والرقم القياسي لإنتاج الصناعات التحويلية وكميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة وعدد المسافرين على متن الملكية الأردنية، أظهر عدد آخر من المؤشرات تراجعاً في أدائه متمثلاً في الرقم القياسي لإنتاج الصناعات الإستخراجية والرقم القياسي لإنتاج الكهرباء والكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية.

وتبيّن الجداول التالية حركة هذه المؤشرات القطاعية مصنفة حسب أدائها وفترة توفرها:

نمو متسارع لعدد من المؤشرات*
نسب مئوية

عام 2008 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني – تشرين أول	
		2008	2009
-4.4	مبيعات الأسمنت في السوق المحلية (لا تتضمن الكميات المستوردة)	-5.5	6.9
		العام كاملاً™	
		2008	2009
	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	0.7	1.3
عام 2009 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني	
		2009	2010
2.9	إنتاج الأحماض الكيماوية	-67.0	231.4
-1.0	عدد المغادرين	-1.2	25.6
-16.2	كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة	-31.7	31.8
-3.6	إنتاج المنتجات البترولية	-32.4	0.5
-17.8	إنتاج الفوسفات	-30.7	65.5
-1.0	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	-9.2	17.7

تباطؤ عدد من المؤشرات*
نسب مئوية

عام 2009 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني	
		2009	2010
17.5	المساحات المرخصة للبناء	22.7	13.4

تراجع عدد من المؤشرات*
نسب مئوية

عام 2008 كاملاً	البنـــــــــــد	العام كاملاً	
		2008	2009
	الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي	1.4	-1.6
	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الإستخراجية	10.8	-28.7
	الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء	1.1	-8.1
عام 2009 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني	
		2009	2010
-44.0	إنتاج البوتاس	8.0	-27.2
-27.5	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	-18.0	-1.6
-4.6	إنتاج الاسمنت	14.4	-5.0

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:
- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- شركات الاسمنت في الأردن.
- الملكية الأردنية.

r حجم الإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار

- وفقاً لآخر البيانات الصادرة عن مؤسسة تشجيع الإستثمار، بلغ الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال الشهرين الأولين من عام 2010 ما مقداره 616.0 مليون دينار بالمقارنة مع 184.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009، مسجلاً بذلك ارتفاعاً ملحوظاً بلغ مقداره 432.0 مليون دينار بالمقارنة مع مستواه خلال الفترة المقابلة من عام 2009 وذلك رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية.
- وفيما يتعلق بتوزيع الإستثمارات على القطاعات المنصوص عليها في القانون، استحوذ **قطاع "مدن التسلية والترويح السياحي" وبصورة غير مسبوقة على المرتبة الأولى من حيث حجم الاستثمارات وبنسبة 37.0٪ (225 مليون دينار) خلال الشهرين الأولين من عام 2010**، تلاه قطاع الصناعة وبحصة بلغت (29.0٪)، ثم قطاع الفنادق بحصة (27.0٪) والمستشفيات (4.0٪)، والزراعة (3.0٪).
- وعلى صعيد توزيع الاستثمارات الكلية حسب الجنسية، تشير آخر البيانات المتاحة إلى أن قيمة الاستثمارات الأجنبية قد ارتفعت بنسبة كبيرة لتصل إلى 142.0 مليون دينار (مشكلّة 23.0٪ من الحجم الكلي للاستثمارات المستفيدة) خلال الشهرين الأولين من عام 2010 مقابل 66.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009، فيما بلغت الاستثمارات المحلية 474.0 مليون دينار مقابل 118.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009 (مشكلة 77.0٪ من المجموع).
- تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن طبيعة وتغطية مؤشر الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار تختلف عن تلك الخاصة بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات. فالمؤشر الأول يقيس حجم الاستثمارات المخطط تنفيذها من قبل المستثمرين المحليين والأجانب في عدد من القطاعات الاقتصادية المستهدفة وفقاً لقانون تشجيع الاستثمار، في حين تقيس إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر حجم التدفقات الرأسمالية الفعلية والواردة من العالم الخارجي في مختلف القطاعات، بما فيها قطاع العقار.

٢ الأسعـــار

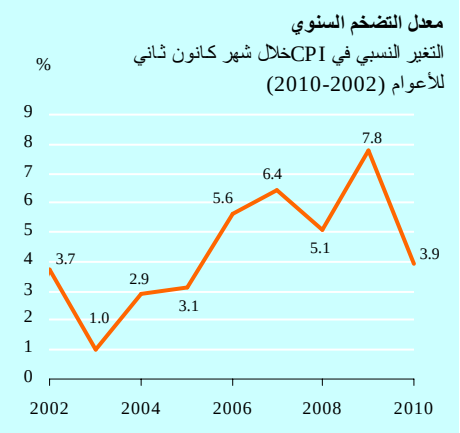

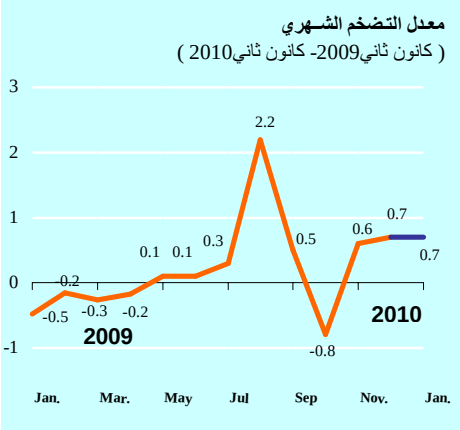

عاودت أسعار المستهلك خلال شهر كانون الثاني من عام 2010 إلى الارتفاع (بالمقارنة مع الشهر ذاته من العام الماضي)، وذلك في أعقاب تسجيلها لانكماش محدود بلغ 0.7٪ في المتوسط في عام 2009 كاملاً. وبشكل أكثر تفصيلاً، **بلغ معدل التضخم، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، 3.9٪ بالمقارنة مع 7.8٪ خلال نفس الشهر من عام 2009**. هذا وقد تأثر المستوى العام للأسعار خلال الشهر الأول من هذا العام بارتفاع أسعار المشتقات النفطية وغيرها من السلع والخدمات المرتبطة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. كما **ارتفعت أسعار المستهلك خلال شهر كانون الثاني من عام 2010 مقارنة بالشهر الذي سبقه بنسبة 0.7٪**. وقد جاء هذا الارتفاع بشكل أساس نتيجة لزيادة أسعار عدد من البنود ابرزها "اللحوم والدواجن" و"السكر ومنتجاته" إلى جانب بند النقل.

وعلى صعيد تطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال شهر كانون الثاني من عام 2010 بالمقارنة مع الشهر نفسه من عام 2009، **نورد فيما يلي عرضاً موجزاً لهذه التطورات:**

- **مجموعة المواد الغذائية** (ذات الوزن الأكبر في سلة CPI (36.65٪)): **سجلت هذه المجموعة زيادة معتدلة في أسعارها خلال شهر كانون الثاني من عام 2010 وبواقع 1.8٪ بالمقارنة مع ارتفاع واضح نسبته 12.1٪ خلال نفس الشهر من عام 2009، مساهمة بذلك بمقدار 0.6 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال شهر كانون الثاني من عام 2010.** وقد جاء نمو أسعار هذه المجموعة نتيجة لزيادة أسعار العديد من البنود المكونة لها وخصوصاً "السكر ومنتجاته" الذي ارتفعت أسعاره بنسبة 20.6٪، وكذلك "الحبوب ومنتجاتها" بنسبة 6.8٪، و"اللحوم والدواجن" (3.6٪)، و"الشاي والبن والكاكاو" (2.5٪). وفي المقابل، انخفضت أسعار بنود أخرى أهمها "الزيوت والدهون" التي تراجعت أسعارها بنسبة 7.9٪، والخضروات (5.7٪)، وكذلك بند "الألبان ومنتجاتها والبيض" (3.6٪).

- **مجموعة "الملابس والأحذية"** (ذات الوزن الأقل في سلة CPI (4.95٪)): زادت أسعار هذه المجموعة خلال شهر كانون الثاني من عام 2010 بنسبة 1.7٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 6.7٪ خلال نفس الشهر من عام 2009، **مساهمة بذلك بمقدار 0.1 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال عام 2010.** وقد تأثرت وتيرة الزيادة في أسعار هذه المجموعة بتباطؤ أسعار كل من بندي الملابس والأحذية واللذان سجلا تضخماً بنسبة (1.6٪) و (1.8٪) على الترتيب خلال شهر كانون الثاني من عام 2010 مقارنة مع (5.9٪) و (10.0٪) على التوالي خلال نفس الشهر من عام 2009.

- **مجموعة المساكن** (وتشكل 26.78٪ من سلة CPI): **ارتفعت أسعار** هذه المجموعة خلال شهر كانون الثاني من عام 2010 بنسبة 3.9٪ بالمقارنة مع زيادة نسبتها 8.7٪ خلال نفس الشهر من عام 2009، **مساهمة بذلك بمقدار 1.0 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال شهر كانون الثاني من عام 2010**. ويعزى نمو أسعار هذه المجموعة بصورة رئيسية إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار بند "الوقود والإنارة" بنسبة 8.4٪. كما شهدت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها بنسب متفاوتة تراوحت ما بين (0.2٪) لبند التجهيزات المنزلية و (2.4٪) لبند الإيجارات، علماً بأن أسعار هذه البنود قد شهدت عموماً تباطؤاً في نموها بالمقارنة مع شهر كانون الثاني من عام 2009.

- **مجموعة "السلع والخدمات الأخرى"** (وتشكل 31.62٪ من سلة CPI): **ارتفعت أسعار** هذه المجموعة خلال شهر كانون الثاني من عام 2010 بنسبة ملموسة بلغت 7.3٪ مقابل ارتفاع أقل نسبته 1.3٪ خلال نفس الشهر من عام 2009. **مساهمة بذلك بمقدار 2.2 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال شهر كانون الثاني من عام 2010**. ويأتي ارتفاع أسعار مجموعة السلع والخدمات الأخرى نتيجة رئيسية لارتفاع أسعار بند النقل، الذي يُعد المكون الرئيس في هذه المجموعة، بنسبة 13.6٪ مقابل انخفاض نسبته 2.0٪ خلال شهر كانون الثاني من عام 2009 متأثراً بارتفاع أسعار المشتقات النفطية بالمقارنة مع الشهر ذاته من عام 2009. كما ارتفعت أسعار بندي "العناية الشخصية" و"العناية الطبية" بنسبة 6.7٪ و 1.2٪ على الترتيب. ومن ناحية أخرى، شهدت بعض البنود تباطؤاً في نمو أسعارها أبرزها بند "الثقافة والترفيه" الذي ارتفع بنسبة 0.1٪ بالمقارنة مع 6.7٪ في شهر كانون الثاني من عام 2009.

ثالثاً : المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009 عجزاً مالياً، بعد المساعدات الخارجية، مقداره 972.9 مليون دينار، وفي حال استثناء المساعدات الخارجية البالغة 230.0 مليون دينار يرتفع عجز الموازنة العامة ليصل إلى 1,202.9 مليون دينار.
- ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية تشرين ثاني 2009 عن مستواه في نهاية عام 2008 بمقدار 1,336.0 مليون دينار ليبلغ 7,090.0 مليون دينار (43.7٪ من GDP).
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية تشرين ثاني 2009 عن مستواه في نهاية عام 2008 بمقدار 999.0 مليون دينار ليبلغ 5,910.0 مليون دينار (36.4٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين ثاني 2009 عن مستواه في نهاية عام 2008 بمقدار 100.8 مليون دينار ليبلغ 3,741.0 مليون دينار (23.1٪ من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2008 :-

- **الإيرادات العامة**

ارتفعت الإيرادات العامة (متضمنةً المساعدات الخارجية) في شهر تشرين ثاني 2009 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2008 بمقدار 14.7 مليون دينار أو ما نسبته 4.0٪ لتصل إلى 379.9 مليون دينار. في المقابل، انخفضت الإيرادات العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2008 بمقدار 557.4 مليون دينار أو ما نسبته 12.1٪ لتصل إلى 4,045.8 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع كل من الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية بمقدار 230.3 مليون دينار و 327.1 مليون دينار على التوالي. ويشار إلى أنه في حال استثناء عوائد بيع الأرض في العقبة من حصيلة الإيرادات المحلية المتحققة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2008 فإن الإيرادات العامة خلال الفترة ذاتها من عام 2009 تسجل تراجعاً نسبته 4.8٪ فحسب.

أبرز بنود الموازنة العامة خلال شهر تشرين ثاني والشهور الأحد عشر من عام 2009 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2008

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	تشرين ثاني		معدل	كانون ثاني – تشرين ثاني		معدل
	2008	2009	النمو (٪)	2008	2009	النمو (٪)
إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	**365.2**	**379.9**	**4.0™**	**4,603.2**	**4,045.8**	**-12.1**
الإيرادات المحلية، منها	301.1™	294.4™	-2.2	*4,046.1	3,815.8	-5.7
الإيرادات الضريبية، منها	203.7	214.0™	5.1™	2,565.7	2,658.7	3.6
ضريبة المبيعات	136.4	141.3™	3.6™	1,541.8	1,538.5	-0.2
الإيرادات الأخرى، منها	95.8	78.5™	-18.1™	*1,461.4	1,138.6	-22.1
رسوم تسجيل الأراضي	14.3	9.9™	-30.8	204.4	127	-37.9
المساعدات الخارجية	64.1	85.5™	33.4	557.1	230	-58.7
إجمالي الإنفاق	**449.8**	**462.6**	**2.8**	**4,833.2**	**5,018.7**	**3.8**
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-84.6**	**-82.7™**		*-230	**-972.9**	

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

* : تتضمن مبلغ (354.5) مليون دينار إيرادات غير متكررة والتي تمثل بيع أرض في العقبة، ولدى استثناؤه فإن الموازنة للفترة المشار إليها من عام 2008 تسجل عجزاً مالياً مقداره 584.5 مليون دينار.

t الإيرادات المحلية

انخفضت الإيرادات المحلية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2009 بمقدار 230.3 مليون دينار أو ما نسبته 5.7٪ مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2008 لتصل إلى 3,815.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلةً لارتفاع الإيرادات الضريبية بمقدار 93.0 مليون دينار من ناحية وانخفاض كلاً من حصيلة الإيرادات الأخرى بمقدار 322.8 مليون دينار والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.5 مليون دينار من ناحية أخرى. **ولدى استثناء الإيرادات غير المتكررة (عوائد بيع أرض العقبة) من حصيلة بند الإيرادات المختلفة في عام 2008 فإن أداء الموازنة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009 يظهر نمواً في الإيرادات المحلية نسبته 3.4٪.**

➢ الإيرادات الضريبية

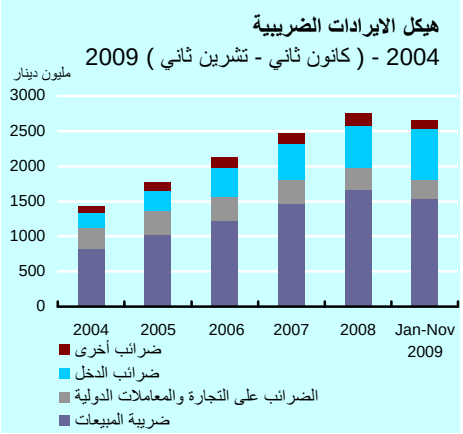

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2009 بمقدار 93.0 مليون دينار أو ما نسبته 3.6٪ مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2008 لتصل إلى 2,658.7 مليون دينار مشكلة بذلك ما نسبته 69.7٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، محصلة للتطورات التالية:

- **ارتفاع حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح** بنسبة 26.9٪ لتصل إلى 727.8 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى ارتفاع ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 109.7 مليون دينار، وارتفاع حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 44.5 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 77.7٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 565.3 مليون دينار (منها 269.2 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية). **ويذكر بأن الارتفاع الكبير الذي سجله بند الضرائب على الدخل والأرباح عام 2009 قد جاء مدفوعاً بالنمو الاقتصادي القوي المسجل في عام 2008.**

- **انخفاض طفيف في حصيلة الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 3.3 مليون دينار أو ما نسبته 0.2٪ لتبلغ 1,538.5 مليون دينار. ويعزى الانخفاض في حصيلة ضريبة المبيعات إلى تراجع ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 82.6 مليون دينار وضريبة المبيعات على القطاع التجاري بواقع 18.6 مليون دينار. وبالمقابل، ارتفعت حصيلة كل من ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 13.0 مليون دينار وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 84.9 مليون دينار. ويُشار إلى أن الحصيلة الفعلية للضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات خلال الشهور

الأحد عشر الأولى من عام 2009 قد سجلت ما نسبته 74.3٪ من المستوى المستهدف لها في قانون الموازنة العامة، مما يعني تأثرها بشكل ملموس بالتباطؤ الحاصل في نمو بعض القطاعات الانتاجية ولاسيما قطاع الصناعات التحويلية وقطاع تجارة الجملة والتجزئة، وذلك تحت تأثير تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

- **انخفاض حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** بمقدار 19.7 مليون دينار أو ما نسبته 6.9٪ لتصل إلى 264.3 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع حصيلة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 17.1 مليون دينار لتصل إلى 246.1 مليون دينار وتراجع ضريبة المغادرين بمقدار 2.6 مليون دينار. ويعزى انخفاض الرسوم الجمركية بصورة رئيسية إلى تراجع قيمة المستوردات خلال الفترة المتاحة من عام 2009 من جهة، وإعفاء مجموعة من مدخلات الإنتاج الصناعي وبعض السلع الأساسية المستوردة من الرسوم الجمركية في عام 2008 من جهة أخرى.

➢ **الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)**

انخفضت "الإيرادات الأخرى" بشكل ملحوظ خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2009 بمقدار 322.8 مليون دينار أو ما نسبته 22.1٪ لتصل إلى 1,138.6 مليون دينار. **ويعزى هذا التراجع بشكل أساس إلى وجود ايرادات غير متكررة خلال الفترة المقابلة من عام 2008 تولدت جرّاء بيع أرض في العقبة وتم توريد حصيلتها البالغة 354.5 مليون دينار إلى حساب الخزينة العام**، الأمر الذي يفسر التراجع الملحوظ في البند الفرعي ضمن "الايرادات الأخرى" والمسمى "الايرادات المختلفة" وبنسبة 50.5٪. كما انخفضت حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بنسبة 8.5٪ لتبلغ 551.2 مليون دينار، من بينها رسوم تسجيل الأراضي التي انخفضت بمقدار 77.4 مليون دينار لتسجل 127.0 مليون دينار خلال الفترة ذاتها. وفي المقابل، ارتفعت حصيلة إيرادات دخل الملكية بنسبة 19.9٪ لتبلغ 276.4 مليون دينار، حيث تشمل هذه الإيرادات كل من فوائد القروض المستردة والفوائض المالية للوحدات الحكومية المستقلة وفوائد عوائد التخاصية.

➢ الاقتطاعات التقاعدية

انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عـام 2009 بمقدار 0.5 مليون دينار لتصل إلى 18.5 مليون دينار.

t المساعدات الخارجية

انخفضت المساعدات الخارجية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2009 بمقدار 327.1 مليون دينار لتبلغ 230.0 مليون دينار.

n إجمالي الإنفاق

ارتفعت النفقات العامة في شهر تشرين ثاني 2009 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2008 بمقدار 12.8 مليون دينار أو ما نسبته 2.8٪ لتصل إلى 462.6 مليون دينار. كما شهدت النفقات العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2009 ارتفاعاً مقداره 185.5 مليون دينار أو ما نسبته 3.8٪ لتبلغ 5,018.7 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لنمو النفقات الرأسمالية بنسبة 23.2٪ وتراجع طفيف في النفقات الجارية بنسبة 0.1٪.

t النفقات الجارية

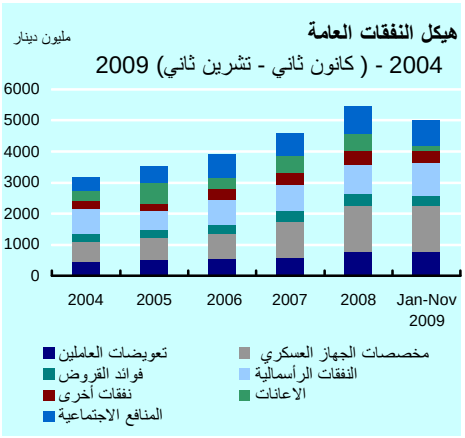

انخفضت النفقات الجارية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2009 بمقدار 5.6 مليون دينار أو ما نسبته 0.1٪ لتصل إلى 4,002.2 مليون دينار. وقد تأثر هذا الانخفاض بالتراجع الكبير في بند الإعانات والدعم بواقع 244.5 مليون دينار نتيجة لتراجع أسعار السلع عالمياً. وفي المقابل، شهدت معظم بنود الإنفاق الجاري الأخرى ارتفاعاً في حصيلتها، حيث ارتفعت حصيلة المنافع الاجتماعية بمقدار 32.9 مليون

دينار لتصل إلى 838.0 مليون دينار، نتيجة لارتفاع كل من بند المساعدات الاجتماعية بمقدار 5.6 مليون دينار وبند التقاعد والتعويضات بمقدار 27.3 مليون دينار. كما ارتفعت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 119.9 مليون دينار لتبلغ 1,513.6 مليون دينار وكذلك تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 61.3 مليون دينار لتصل إلى 759.9 مليون دينار وذلك نتيجة للزيادة التي طرأت على رواتب العاملين والمتقاعدين في الجهازين المدني والعسكري في إطار تنفيذ شبكة الأمان الاجتماعي بالإضافة إلى النمو الطبيعي لهذين البندين. كما شهدت نفقات جارية أخرى من أهمها استخدام السلع والخدمات وبند فوائد القروض ارتفاعاً بمقدار 19.3 مليون دينار و 5.7 مليون دينار على التوالي.

- **النفقات الرأسمالية**

ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2009 بمقدار 191.1 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2008 لتصل إلى 1,016.5 مليون دينار، وبنسبة انجاز لم تتجاوز 74.5٪ عن المستوى المقدّر لها في قانون الموازنة العامة.

- **العجز/ الوفر المالي**

- **سجّلت الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2009 عجزاً مالياً، بعد المساعدات، بلغ 972.9 مليون دينار** مقارنة بعجز مالي مقداره 230.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2008، **ويذكر بأن العجز المعتدل والمسجل خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2008 يتضمن إيرادات غير متكررة جرّاء بيع أرض في العقبة وبقيمة 354.5 مليون دينار، وفي حال استثناء هذه الإيرادات تسجل الموازنة خلال الفترة ذاتها من عام 2008 عجزاً مالياً مقداره 584.5 مليون دينار.**

- **سجّلت الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2009 عجزاً أولياً،** وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، **بلغ مقداره 631.9 مليون دينار** مقابل وفر مقداره 105.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2008.

r الدين العام

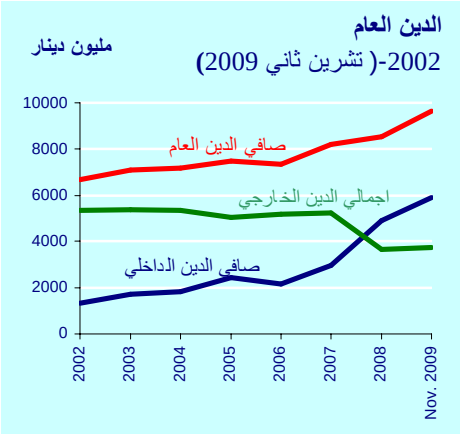

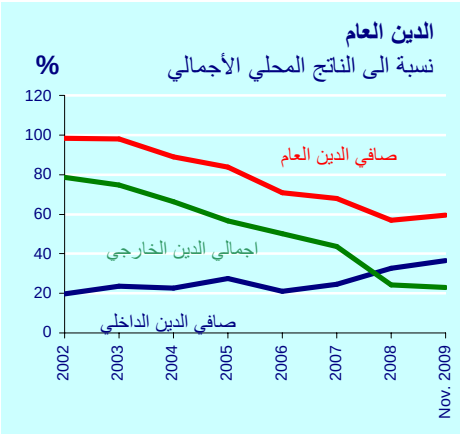

n **ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة)** في نهاية تشرين ثاني 2009 عن مستواه في نهاية عام 2008 بمقدار 1,336.0 مليون دينار ليبلغ 7,090.0 مليون دينار (43.7٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، محصلة لزيادة رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة بمقدار 1,329.0 مليون دينار ليصل إلى 5,753.0 مليون دينار أو 81.1٪ من إجمالي الدين العام الداخلي في نهاية شهر تشرين ثاني 2009 من جهة، وانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 80.0 مليون دينار ليصل إلى 992 مليون دينار في نهاية شهر تشرين ثاني 2009، من جهة أخرى. ويذكر بأن البند الأخير يتضمن سندات تسوية حساب الخزينة.

n **سجّل صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية** (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) **في نهاية تشرين ثاني 2009 ارتفاعاً** مقداره 999.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2008 ليبلغ 5,910.0 مليون دينار

(36.4٪ من GDP). وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 1,336.0 مليون دينار من جهة، وارتفاع قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2008 بمقدار 337.0 مليون دينار، من جهة أخرى.

- **ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)** في نهاية تشرين ثاني 2009 عن مستواه في نهاية عام 2008 بمقدار 100.8 مليون دينار ليبلغ 3,741.0 مليون دينار (23.1٪ من GDP). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 30.1٪ من إجمالي رصيد الدين العام الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 12.0٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 28.7٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 18.9٪.

- **ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي)** في نهاية تشرين ثاني 2009 بمقدار 1,099.8 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2008 ليصل إلى 9,651.0 مليون دينار (59.5٪ من GDP) مقابل 8,551.2 مليون دينار (56.8٪ من GDP) في نهاية عام 2008، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع نسبة صافي الدين العام إلى الناتج بمقدار 2.7 نقطة مئوية. ويذكر أن القانون المعدل لقانون الدين العام وإدارته لسنة 2008 قد حدّد سقوفاً جديدة للدين العام بحيث لا يتجاوز صافي رصيد الدين العام الداخلي والرصيد القائم للدين الخارجي ما نسبته 40٪ من GDP لكل منهما و 60٪ من GDP لمجموع الرصيدين.

- **بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) على الأساس النقدي** خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2009 ما مقداره 336.4 مليون دينار (منها 88.8 مليون دينار فوائد) مقابل 1,904.3 مليون دينار (منها 128.6 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2008. ويذكر أن الارتفاع الذي شهدته التسديدات المدفوعة خلال الفترة المشار إليها من عام 2008 يعود إلى تنفيذ عملية إعادة الشراء المبكر للقروض التصديرية مع الدول الأعضاء في نادي باريس.

r الإجراءات الماليــة والسعرية

t تخفيض أسعار المشتقات النفطية في 19 شباط 2010، وتثبيت سعر أسطوانة الغاز، وذلك على النحو التالي:-

المـــــادة	الوحدة	2010		التغير ٪
		كانون ثاني	شباط	
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	379.1	363.9	4.0-
زيت الوقود للبواخر	دينار/طن	379.1	363.9	4.0-
زيت وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	431	412	4.4-
زيت وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	436	417	4.4-
زيت وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	451	432	4.2-
الإسفلت	دينار/طن	407.2	391.1	4.0-
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	500	490	2.0-
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	600	590	1.7-
السولار	فلس/لتر	455	435	4.4-
الكاز	فلس/لتر	455	435	4.4-
اسطوانة الغاز (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	6.5	6.5	0.0

t تم إقرار قانون ملحق لقانون الموازنة العامة لعام 2010 بقيمة 160 مليون دينار وذلك لتغطية بعض أوجه إنفاق لم يتم إدراجها في قانون الموازنة للسنة المالية 2010، ومن ضمنها؛ دعم البلديات ودعم صندوق الحركة الشبابية ومستحقات توسعة مطار الملكة علياء ونفقات أخرى (آذار 2010).

t رفع الضريبة الخاصة على مكالمات الهواتف الخلوية من (4٪) إلى (8٪)، وكذلك تعديل الضريبة الخاصة وبنسب متفاوتة على التبغ ومنتجاته والمشروبات الكحولية بأنواعها، وذلك اعتباراً من مطلع شهر آذار 2010 (شباط 2010).

- استناداً لأحكام المادة (12) من قانون ضريبة الدخل المؤقت لسنة 2009، تم إصدار التعليمات المعدلة لتعليمات اقتطاع ضريبة الدخل رقم (1) لسنة 2010، حددت الحكومة بموجبها الخدمات التي لا يشملها اقتطاع ضريبة الدخل بنسبة 5٪ عند تسديد مطالبات بدل هذه الخدمات مباشرة وعددها 23 خدمة. ويشار إلى أن خدمات الأنشطة المصرفية وخدمات الشحن البحري وخدمات التأجير التمويلي من بين هذه الخدمات التي شملتها التعليمات المذكورة (شباط 2010).

- أصدر مجلس الوزراء تعميماً للوزارات والمؤسسات العامة المستقلة لتخفيض نفقاتها التشغيلية بمقدار 20٪ ودراسة إمكانية دمج بعض الهيئات الاستثمارية وهيئات قطاع الخدمات (شباط 2010).

المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على منحتين مقدمتين من اليابان بقيمة 20 مليون دولار ضمن إطار "برنامج اليابان لمنح المساعدات المقدمة للبيئة والتغير المناخي" (شباط 2010).

- توقيع مذكرة تفاهم خاصة ببرنامج التمويل الإسباني– الأردني، تقدم الحكومة الإسبانية بموجبها قروض ميسرة ومنح بقيمة إجمالية تصل إلى 125 مليون يورو لتمويل المشاريع التنموية ذات الأولوية في قطاعات الصرف الصحي والطاقة والكهرباء والبنية التحتية.

رابعاً : القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- تراجعت **الصادرات الكلية** (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر كانون أول 2009 بنسبة 5.5٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2008 لتبلغ 421.3 مليون دينار. أما خلال عام 2009 فقد انخفضت الصادرات الكلية بما نسبته 19.8٪ مقارنة مع العام السابق ولتبلغ 4,519.7 مليون دينار.

- ارتفعت **المستوردات** خلال شهر كانون أول 2009 بنسبة 13.1٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2008 لتبلغ 915.8 مليون دينار. أما خلال عام 2009 فقد انخفضت المستوردات بنسبة 17.1٪ مقارنة مع العام السابق ولتبلغ 9,993.5 مليون دينار.

- وتبعا لما تقدم، شهد **العجز في الميزان التجاري** (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر كانون أول 2009 ارتفاعاً نسبته 35.7٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2008 ليبلغ 494.5 مليون دينار. أما خلال عام 2009 فقد سجل العجز في الميزان التجاري انخفاضاً نسبته 14.8٪ ليصل إلى 5,473.8 مليون دينار.

- وفقاً للبيانات الأولية، ارتفعت **مقبوضات بند السفر** خلال شهر كانون الثاني من عام 2010 بنسبة 32.6٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 لتبلغ 157.9 مليون دينار، كما ارتفعت مدفوعات هذا البند بنسبة 39.3٪ لتبلغ 58.6 مليون دينار.

- وفقاً للبيانات الأولية، ارتفع **إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج** خلال شهر كانون الثاني من عام 2010 بنسبة 1.8٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 ليبلغ 198.7 مليون دينار.

- سجّل **الحساب الجاري لميزان المدفوعات** خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2009 عجزاً مقداره 836.4 مليون دينار (6.9٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,480.1 مليون دينار (13.2٪ من GDP) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

- شهدت الثلاثة أرباع الأولى من عام 2009 صافي تدفق **استثمارات أجنبية مباشرة** إلى المملكة قيمتها 623.3 مليون دينار مقارنة مع 1,270.8 مليون دينار لنفس الفترة من العام السابق.

- سجل **صافي وضع الاستثمار الدولي** في نهاية عام 2008 انخفاضاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 1,970.8 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2007 ليبلغ 13,088.2 مليون دينار.

التجارة الخارجية

في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 857.8 مليون دينار وانخفاض المستوردات بمقدار 2,067.4 مليون دينار خلال عام 2009، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) خلال عام 2009 انخفاضاً مقداره 2,925.2 مليون دينار ليبلغ 13,566.8 مليون دينار.

أهم التطورات لمؤشرات التجارة الخارجية

بالمليون دينار

	كانون ثاني – كانون أول			
	2008	معدل التغير (٪) 2008/2007	2009	معدل التغير (٪) 2009/2008
	القيمة		القيمة	
التجارة الخارجية	16,492.0	27.8	13,566.8	-17.7
الصادرات الكلية	5,633.0	38.6	4,519.7	-19.8
الصادرات الوطنية	4,431.1	39.2	3,573.3	-19.4
المعاد تصديره	1,201.9	36.6	946.4	-21.3
المستوردات	12,060.9	24.1	9,993.5	-17.1
الميزان التجاري	-6,427.9	13.6	-5,473.8	-14.8

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أهم الشركاء التجاريين للأردن خلال عام 2009 بالمقارنة مع عام 2008

بالمليون دينار

	2008	2009	معدل النمو (٪)
في مجال الصادرات			
الولايات المتحدة الأميركية	736.2	612.0	-16.9
العراق	574.4	607.5	5.8
الهند	916.1	485.6	-47.0
السعودية	337.7	377.5	11.8
سوريا	166.3	149.4	-10.2
الإمارات	154.8	146.3	-5.5
لبنان	89.7	126.6	41.1
في مجال المستوردات			
السعودية	2,549.9	1,729.0	-32.2
الصين	1,252.2	1,093.9	-12.6
الولايات المتحدة الأميركية	551.1	693.8	25.9
المانيا	720.3	628.8	-12.7
مصر	541.7	609.9	12.6
كوريا الجنوبية	411.5	390.7	-5.1
اليابان	349.0	372.8	6.8
ايطاليا	384.4	337.6	-12.2
فرنسا	295.6	328.7	11.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

n الصادرات السلعيـــــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال عام 2009 تراجعاً نسبته 19.8٪ لتصل إلى 4,519.7 مليون دينار، مقارنة مع نمو نسبته 38.6٪ خلال عام 2008. وجاء هذا التراجع نتيجة لانخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 857.8 مليون دينار أو ما نسبته 19.4٪ لتصل إلى 3,573.3 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 255.5 مليون دينار أو ما نسبته 21.3٪ لتصل إلى 946.4 مليون دينار.

وبتفحـص أبرز تطورات الصادرات الوطنية خلال عام 2009 بالمقارنة مع عام 2008، يلاحظ ما يلي:

- تراجع الصادرات من **البوتاس** بمقدار 228.1 مليون دينار (41.8٪) لتصل إلى 317.2 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لارتفاع أسعار البوتاس بنسبة 9.1٪، وتراجع الكمية المصدرة بنسبة 46.7٪. وقد شكلـــت الصادرات المتجهة إلى الهند وأندونيسيا وماليزيا ما نسبته 80.8٪ من إجمالي صادرات البوتاس.
- تراجع صادرات المملكة من **الأسمدة** بمقدار 180.1 مليون دينار (42.7٪) لتصل إلى 241.4 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لتراجع أسعار الأسمدة بنسبة 43.8٪ وارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 1.8٪. وقد استأثرت الهند واليابان وأثيوبيا على ما نسبته 80.5٪ من صادرات المملكة من الأسمدة.
- انخفاض صادرات المملكة من **الملابس** بمقدار 127.3 مليون دينار (17.8٪) لتصل إلى 589.5 مليون دينار، واستحوذت السوق الأميركية على ما نسبته 92.8٪ من إجمالي صادرات المملكة من الملابس.

أبـرز الـصادرات الوطنيـة الـسلعية خـلال عـامي 2008 و 2009، بالمليون دينار

	2008	2009	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**4,431.1**	**3,573.3**	**-19.4**
الملابس	**716.8**	**589.5**	**-17.8**
الولايات المتحدة الأميركية	666.4	546.8	-17.9
منتجات دوائية وصيدلية	**353.1**	**334.2**	**-5.4**
السعودية	96.0	97.7	1.8
الجزائر	74.5	52.4	-29.7
السودان	29.9	30.5	2.0
لبنان	22.3	20.6	-7.6
البوتاس	**545.3**	**317.2**	**-41.8**
الهند	232.6	213.4[M]	-8.3
أندونيسيا	26.6	24.8	-6.8
ماليزيا	60.9	18.2	-70.1
الخضروات	**291.5**	**279.8**	**-4.0**
العراق	78.0	71.9	-7.8
سوريا	51.6	57.8	12.0
الامارات	46.9	42.5	-9.4
الفوسفات	**371.9**	**263.9**	**-29.0**
الهند	207.0	138.1	-33.3
أندونيسيا	64.0	68.6	7.2
اليابان	31.8	17.8	-44.0
الأسمدة	**421.5**	**241.4**	**-42.7**
الهند	329.2	107.4	-67.4
اليابان	54.6	67.8	24.2
أثيوبيا	0.0	19.1	-
الآلات ومعدات النقل	**236.0**	**203.4**	**-13.8**
السعودية	60.7	66.6	9.7
العراق	55.9	61.4	9.8
سوريا	14.2	12.2	-14.1

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

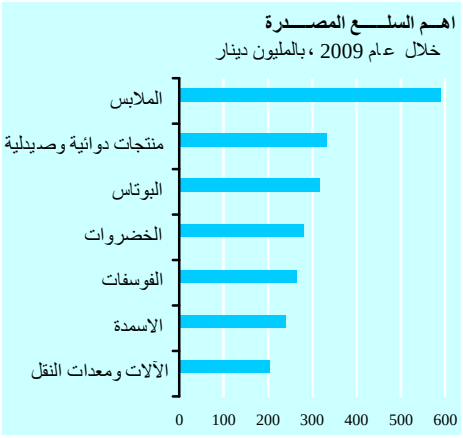

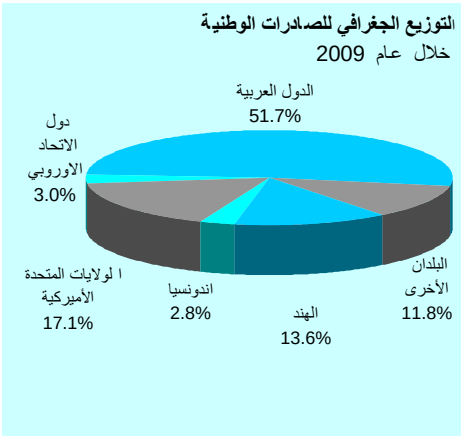

- تراجع الصادرات من **الفوسفات** بمقدار 108.0 مليون دينار (29.0٪) لتصل إلى 263.9 مليون دينار. وقد جاء هذا التراجع محصلة لانخفاض أسعار الفوسفات بنسبة 13.0٪ وتراجع الكميات المصدرة بنسبة 18.4٪. وتعتبر الهند وأندونيسيا واليابان السوق الرئيسة لهذه السلعة، حيث استحوذت على ما نسبته 85.1٪ من إجمالي صادرات الأردن من الفوسفات.

- انخفاض الصادرات من "**الآلات ومعدات النقل**" بمقدار 32.6 مليون دينار (13.8٪) لتصل إلى 203.4 مليون دينار، حيث شكلت الصادرات المتجهة إلى السعودية والعراق وسوريا ما نسبته 68.9٪ من إجمالي الصادرات من الآلات والمعدات.

- انخفاض الصادرات من "**المنتجات الدوائية والصيدلية**" بمقدار 18.9 مليون دينار (5.4٪) لتصل إلى 334.2 مليون دينار، حيث استحوذت أسواق كل من السعودية والجزائر والسودان ولبنان على ما نسبته 60.2٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

- انخفاض صادرات المملكة من **الخضروات** بنسبة 4.0٪ أو ما مقداره 11.7 مليون دينار لتصل إلى 279.8 مليون دينار، حيث استأثرت أسواق كل من العراق وسوريا والامارات على ما نسبته 61.5٪ من صادرات المملكة من هذه المنتجات.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والبوتاس والخضروات والفوسفات والأسمدة و"الآلات ومعدات النقل" خلال عام 2009 على ما نسبته 62.4 من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 66.3٪ خلال عام 2008. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والعراق والهند والسعودية وسوريا والامارات ولبنان خلال عام 2009 على ما نسبته 70.1٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 67.1٪ خلال عام 2008.

n المستـــــوردات السلعيـــــة

سجّلت مستوردات المملكة خلال عام 2009 مقارنة مع عام 2008 انخفاضاً مقداره 2,067.4 مليون دينار (17.1٪) لتبلغ 9,993.5 مليون دينار، مقابل نمو نسبته 24.1٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2008.

وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال عام 2009 بالمقارنة مع عام 2008، يلاحظ ما يلي:

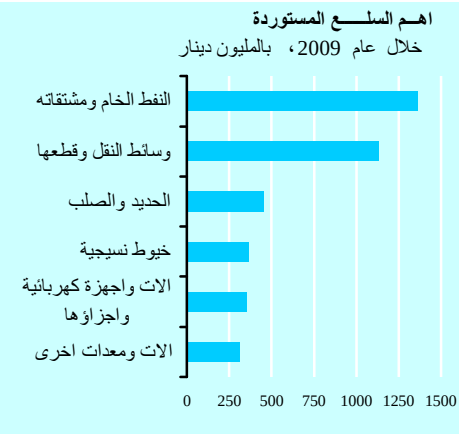

- تراجع المستوردات من **النفط الخام** بمقدار 791.4 مليون دينار (42.6٪) لتصل إلى 1,066.5 مليون دينار. وقد جاء هذا التراجع محصلة لانخفاض أسعار النفط بنسبة 34.5٪، وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 12.4٪، حيث تم تلبية معظم احتياجات المملكة من النفط الخام من السعودية.

- ارتفاع المستوردات من "**وسائط النقل وقطعها**" بمقدار 215.1 مليون دينار (23.4٪) لتصل إلى 1,132.6 مليون دينار. وتعتبر كل من ألمانيا وكوريا الجنوبية واليابان المصدر الرئيسي لاستيراد هذه الوسائط، حيث غطّت هذه الأسواق مجتمعة ما نسبته 65.1٪ من مستوردات المملكة من هذه السلع.

- انخفاض مستوردات المملكة من "**الحديد والصلب**" بمقدار 156.6 مليون دينار (25.7٪) لتصل إلى 452.5 مليون دينار. وتعتبر أسواق كل من أوكرانيا وروسيا والصين المصدر الرئيسي لمستوردات المملكة من هذه المواد.

- انخفاض مستوردات المملكة من **"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها"** بمقدار 95.7 مليون دينار (20.7٪) لتصل إلى 367.5 مليون دينار. وتعتبر كل من الصين وتايوان وسوريا المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه السلع.

- انخفاض مستوردات المملكة من **"آلات ومعدات اخرى"** بمقدار 42.8 مليون دينار (12.0٪) لتصل إلى 314.7 مليون دينار، وتعتبر أسواق الصين وايطاليا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية المصدّر الرئيس لمستوردات الأردن من هذه السلع.

- انخفاض مستوردات المملكة من **"المنتجات الدوائية والصيدلية"** بمقدار 14.3 مليون دينار (4.5٪) لتصل إلى 306.9 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من سويسرا وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة على ما نسبته 44.3٪ من مستوردات المملكة من هذه المنتجات.

- انخفاض مستوردات المملكة من **"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها"** بمقدار 8.2 مليون دينار (2.3٪) لتصل إلى 351.3 مليون دينار. وقد تم تغطية 43.2٪ من احتياجات المملكة من هذه الآلات والأجهزة من أسواق الصين وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ومصر.

أبرز المستوردات السلعية خلال عامي 2008 و 2009، بالمليون دينار

	2008	2009	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**12,060.9**	**9,993.5**	**-17.1**
وسائط النقل وقطعها	**917.5**	**1,132.6**	**23.4**
ألمانيا	268.7	271.6	1.1
كوريا الجنوبية	176.0	235.5	33.8
اليابان	191.6	230.4	20.3
النفط الخام	**1,857.9**	**1,066.5**	**-42.6**
السعودية	1,834.3	981.7	-46.5
الحديد والصلب	**609.1**	**452.5**	**-25.7**
أوكرانيا	272.6	152.0	-44.2
روسيا	59.5	96.9	62.9
الصين	86.9	38.0	-56.3
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**463.2**	**367.5**	**-20.7**
الصين	207.5	164.6	-20.7
تايوان	68.1	59.2	-13.1
سوريا	24.2	20.5	-15.3
آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها	**359.5**	**351.3**	**-2.3**
الصين	56.6	66.5	17.5
ألمانيا	28.4	33.8	19.0
الولايات المتحدة الأمريكية	30.5	28.7	-5.9
مصر	16.3	22.7	39.3
آلات ومعدات أخرى	**357.5**	**314.7**	**-12.0**
الصين	76.1	62.2	-18.3
ايطاليا	45.6	48.7	6.8
ألمانيا	43.9	45.0	2.5
الولايات المتحدة الأمريكية	24.4	25.4	4.1
منتجات دوائية وصيدلية	**321.2**	**306.9**	**-4.5**
سويسرا	41.6	42.1	1.2
ألمانيا	42.7	33.5	-21.5
فرنسا	27.9	30.2	8.2
المملكة المتحدة	35.0	30.1	-14.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

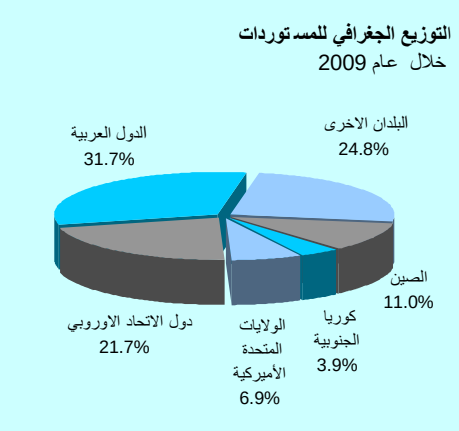

وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائط النقل وقطعها" والنفط الخام و"الحديد والصلب" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" و"آلات ومعدات أخرى" و"المنتجات الدوائية والصيدلية" خلال عام 2009 على ما نسبته 40.0٪ من إجمالي المستوردات مقابل 40.5٪ خلال عام 2008، في حين استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأميركية وألمانيا ومصر وكوريا الجنوبية خلال عام 2009 على ما نسبته 51.5٪ من إجمالي المستوردات مقابل 50.0٪ خلال عام 2008.

- **المعاد تصديره**

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال عام 2009 انخفاضاً مقداره 255.5 مليون دينار او ما نسبته 21.3٪ لتبلغ 946.4 مليون دينار.

- **الميـزان التجـاري**

شهد عجز الميزان التجاري خلال عام 2009 انخفاضاً مقداره 954.1 مليون دينار أو ما نسبته 14.8٪ عن عام 2008 ليصل إلى 5,473.8 مليون دينار.

- **إجمالي تحويلات العاملين في الخارج**

ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر كانون الثاني من عام 2010 بنسبة 1.8٪ بالمقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 ليبلغ 198.7 مليون دينار.

r السـفر

n مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر كانون الثاني 2010 ارتفاعاً مقداره 38.8 مليون دينار (32.6٪) لتصل إلى 157.9 مليون دينار.

n مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر كانون الثاني 2010 ارتفاعاً مقداره 16.5 مليون دينار (39.3٪) لتصل إلى 58.6 مليون دينار.

r ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات احصاءات ميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2009 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام السابق إلى ما يلي:-

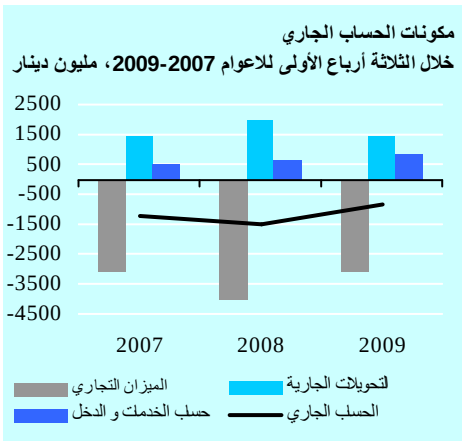

n تسجيل الحساب الجاري لعجز قدره 836.4 مليون دينار (6.9٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز قدره 1,480.1 مليون دينار (13.2٪ من GDP) تم تسجيله خلال الفترة المماثلة من عام 2008 وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

- تراجع ملموس في عجز الميزان التجاري للمملكة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2009 بمقدار 944.4 مليون دينار (23.3٪) ليصل إلى 3,111.0 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 4,055.4 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2008.

- تحقيق ميزان الخدمات وفراً بمقدار 396.4 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2009 مقارنة مع وفر بلغ 168.0 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2008. وجاء هذا الوفر محصلة لتسجيل كل من صافي بند السفر وصافي بند الخدمات الحكومية وفراً مقداره 966.3 مليون دينار و 125.4 مليون دينار على التوالي، في حين سجل صافي بند النقل عجزاً مقداره 587.0 مليون دينار، وكذلك سجل صافي بند الخدمات الأخرى عجزاً قدره 108.3 مليون دينار.
- انخفاض الوفر في صافي حساب الدخل بمقدار 48.7 مليون دينار ليصل إلى 412.2 مليون دينار بالمقارنة مع 460.9 مليون دينار للفترة المماثلة من عام 2008. وقد تأتى ذلك نتيجة انخفاض صافي تعويضات العاملين بمقدار 75.0 مليون دينار. وارتفاع صافي دخل الاستثمار بمقدار 26.3 مليون دينار.
- تراجع صافي التحويلات الجارية بمقدار 480.4 مليون دينار ليصل إلى 1,466.0 مليون دينار، وذلك في ضوء تراجع صافي تحويلات القطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2009 بمقدار 390.7 مليون دينار ليسجل 77.1 مليون دينار بالمقارنة مع 467.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2008، وتراجع بند صافي تحويلات القطاعات الأخرى بمقدار 89.7 مليون دينار ليصل إلى 1,388.9 مليون دينار مقارنة مع 1,478.6 مليون دينار للفترة المماثلة لعام 2008، حيث سجّل صافي حوالات العاملين خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2009 انخفاضاً بمقدار 65.5 مليون دينار (4.3٪) ليصل إلى 1,441.9 مليون دينار.

n أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد أظهر الحساب الرأسمالي والمالي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2009 صافي تدفق للخارج مقداره 350.7 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 353.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2008. ومن ابرز التطورات التي أسهمت في نتيجة حركة هذا الحساب ما يلي:

- تسجيل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقاً للداخل بمقدار 587.6 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2009 مقابل 1,266.6 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2008.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للخارج مقداره 172.9 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق للداخل مقداره 317.9 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2008.
- تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 931.4 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج مقداره 766.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2008.

- ارتفاع ملموس على الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2009 بمقدار 1,697.0 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مماثل مقداره 663.8 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2008.

r وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية عام 2008 التزاماً نحو الخارج بلغ 13,088.2 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 15,059.0 مليون دينار في نهاية عام 2007. ويعود انخفاض رصيد الالتزام للخارج إلى ما يلي:

n ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2008 بمقدار 94.8 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2007 ليصل إلى 13,232.4 مليون دينار بنهاية عام 2008، ويعزى ذلك بشكل رئيس لإرتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 701.5 مليون دينار.

n انخفاض رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2008 بمقدار 1,876.0 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2007 ليصل إلى 26,320.6 مليون دينار بنهاية عام 2008، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

- انخفاض رصيد القروض الخارجية الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 1,585.9 مليون دينار ليبلغ 3,317.1 مليون دينار، وذلك نتيجة إعادة شراء جزء من الديون التصديرية المستحقة لنادي باريس خلال عام 2008.
- انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 1,283.7 مليون دينار ليبلغ 4,930.7 مليون دينار ويعود ذلك بشكل أساس إلى انخفاض الرقم القياسي لأسعار الأسهم في بورصة عمان خلال عام 2008.
- ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة ليبلغ 11,570.6 مليون دينار، بالرغم من انخفاض الرقم القياسي لأسعار الأسهم في بورصة عمان خلال عام 2008.
- ارتفاع ودائع الجهات غير المقيمة في المملكة لدى الجهاز المصرفي الأردني بنحو 849.4 مليون دينار (البنوك المرخصة 775.3 مليون دينار والبنك المركزي 74.1 مليون دينار) لتبلغ 5,585.6 مليون دينار.